

سؤال و جواب

كل ما يلزم معرفته عن

بئذ محاربة الارهاب في شروط التمويل المقدم من

الاتحاد الاوروبي وبعض الدول

وأثره التدميري على المجتمع المدني الفلسطيني



سؤال وجواب: كل ما يلزم معرفته عن بند محاربة الارهاب في شروط التمويل المقدم من الاتحاد الاوروبي وبعض الدول، وأثره التدميري على المجتمع المدني الفلسطيني

ما هي الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط؟

انطلقت الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط استجابة لتنامي شروط التمويل غير المقبولة، والتي يتم فرضها على المجتمع المدني الفلسطيني من قبل مجتمع المانحين الدوليين؛ لا سيما الاتحاد الاوروبي وجملة من المؤسسات الاوروبية غير الحكومية. تم إطلاق الحملة في أواخر كانون أول 2019 للدعوة الى إزالة كافة الشروط السياسية غير المقبولة، والواردة في عقود التمويل والاتفاقيات مع المجتمع المدني الفلسطيني.

3

من هم أعضاء الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط؟

تضم الحملة نحو 300 منظمة اهلية بما فيها عدد من الشبكات والائتلافات المنتشرة في فلسطين بحدودها الانتدابية ولبنان. ان غالبية أعضاء الحملة هم من المؤسسات القاعدية المعروفة والفاعلة في الأوساط التي تخدمها، وتتمثل مجالات تدخلاتها ونشاطاتها في تقديم الخدمات الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة الى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ورفع صوتهم. تدار الحملة من قبل لجنة تنسيقية مكونة من 7 أعضاء منتخبين.

يدعي الاتحاد الاوروبي أنه لم يغير شيء في

عقود المنح المقدمة لمنظمات المجتمع المدني

الفلسطيني، ما مدى صحة هذا الادعاء؟

هذا ادعاء خاطئ. فبالرغم من أن ما يسمى بند محاربة الارهاب مدرج على لوائح الاتحاد الاوروبي منذ عام 2001، الا انه لم يتم تضمينه وفرضه على المؤسسات الفلسطينية الا في تموز عام 2019 ضمن الملحق الثاني للشروط العامة للمنح المقدمة من الاتحاد.

ما هو بند مكافحة الإرهاب؟

ينص البند المعروف بـ 1.5 bis على:

يجب على المستفيدين من المنحة [منحة الاتحاد الأوروبي] والمتعاقد معهم التأكد ان المتعاقد معهم الفرعيين، والأفراد بما في ذلك المشاركون في ورشات العمل و/او التدريبات، والاطراف الثالثة الذين يتلقون دعماً مالياً، غير موجودين [اسماؤهم غير واردة] في قوائم اجراءات الاتحاد الاوروبي التقييدية.

ماذا يعني بند مكافحة الإرهاب؟

يعني أن المؤسسات الفلسطينية التي تتلقى التمويل من الاتحاد الأوروبي يجب عليها اتخاذ تدابير لضمان عدم ذهاب أو انتفاع أفراد أو كيانات مدرجة على قوائم عقوبات الاتحاد الأوروبي من تمويل الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر أو غير مباشر.

ما هي قوائم الانحاء الاوروبي و اجراءاته

التقييدية؟

وضع الاتحاد الأوروبي عدداً من القوائم غير الثابتة والتي من الممكن أن تتطور وتتغير بمرور الوقت وبحسب المناخ السياسي السائد. تضم قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي عدداً من الدول التي تخضع للعقوبات الأوروبية، بالإضافة إلى قائمة تضم أفراداً وكيانات صنفها الاتحاد الأوروبي على انها ارهابية. وتتمثل الاجراءات التقييدية الاوروبية في جملة من العقوبات والإجراءات المفروضة على الدول والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في قوائم العقوبات الأوروبية. وتشمل تلك الاجراءات

مجموعة من عمليات الفحص والتدقيق الأمني قبل وبعد وأثناء تنفيذ المشاريع، بهدف التأكد من عدم زهاب الاموال، بشكل مباشر أو غير مباشر، الى الافراد أو الكيانات التي يدّعي الاتحاد الاوروبي أنها إرهابية.

ما هي المعايير التي اسند إليها الاتحاد الاوروبي لتحديد ما/ومن هو الإرهابي أو من هي الكيانات الارهابية؟

يعرّف الاتحاد الأوروبي الارهاب على أنه: " أفعال متعمدة التي بموجب طبيعتها او سياقها، قد تضرّ على نحو خطير بدولة أو منظمة دولية، كما هي معرفة على أنها جريمة بموجب القانون الوطني وذلك عندما ترتكب بهدف: (1) ترويع السكان الى حد خطير، أو (2) إجبار حكومة او منظمة دولية دون أي مسوِّغ على أداء عمل معين، أو الامتناع عن القيام بعمل معين، أو (3) زعزعة استقرار أو تدمير الهياكل السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الأساسية لبلد معين او منظمة دولية ما، [...] ".

أين تكمن المشكلة في تعريف الاتحاد الاوروبي للإرهاب؟

تكمن مشكلة التعريف الاوروبي للإرهاب في عدة عوامل أهمها فشله في التمييز بين النضال المشروع الذي يخوضه شعب للتحرر من الهيمنة والاضطهاد، وبين العمل الارهابي. ومع أخذ السياق القانوني الفلسطيني في عين الاعتبار، فإن تعريف الاتحاد الاوروبي قد فشل في معالجة حق الشعب الفلسطيني المشروع في المقاومة، ناهيك عن عدم تطرقه إلى الاعمال التي تقوم بها الدول، والتي قد ترقى الى اعتبارها عملاً إرهابياً،

وبالتحديد الاعمال التي توجه ضد شعب مضطهد مثل الشعب الفلسطيني. أخيراً، باستطاعة الاتحاد الاوروبي تبني تعريفه الخاص بالإرهاب، إلا أنه ليس له أن يفرض ذلك التعريف على الاخرين، خصوصاً في ظل غياب تعريف دولي واحد متفق عليه للإرهاب حتى الان.

من هي الافراد والكيانات الفلسطينية المدرجة على قائمة العقوبات الأوروبية؟

حتى تاريخ صدور هذا المنشور، تضم قوائم العقوبات الأوروبية الكيانات الفلسطينية التالية: حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، كتائب عز الدين القسام، حركة الجهاد الاسلامي، سرايا القدس، كتائب شهداء الاقصى - فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية - القيادة العامة. من جهة أخرى، لا يوجد افراد فلسطينيين مدرجين على القائمة حتى الان.

ماذا يمكن عمله حيال الكيانات الفلسطينية المدرجة على قائمة عقوبات الاتحاد الأوروبي؟

كما ورد سابقاً، تعتبر قائمة العقوبات الأوروبية قابلة للتغيير والتعديل بشكل دائم ومستمر، كما أنه لدى الاتحاد الاوروبي إجراءات جاهزة لإزالة أو إضافة كيانات أو أفراد جديدة الى القائمة. وعليه، فإنه من المرجح أن يتم إضافة أفراد وكيانات فلسطينية اخرى إلى القائمة في المستقبل. وبينما يتطلب إزالة الكيانات والافراد من القائمة مساراً قانونياً طويلاً وخوض معركة مكثفة تحتاج الى وقت ليس بقليل والى تغيير جدي في موازين القوى الدولية، يعتبر إلغاء المادة من عقود التمويل أمراً ممكناً وقابلاً للتطبيق.

ماذا نريد المؤسسات الاعضاء في الحملة من الاتحاد الاوروبي أن يفعل؟

7

خلال جلسات حوار متعددة مع الاتحاد الاوروبي، طالب أعضاء الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط الاتحاد الاوروبي بالاعتراف بالسياق القانوني لفلسطين والفلسطينيين كشعب يناضل من أجل تقرير مصيره، والغاء المادة 1.5 bis من عقود المنح المبرمة مع المنظمات الفلسطينية. عندما رفض الاتحاد الاوروبي هذا الاقتراح، قمنا باقتراح مادة بديلة للمادة 1.5 bis، إلا أن الاتحاد الاوروبي رفض الاقتراح مرة أخرى، بالرغم من أن كلا الحلين (الغاء المادة من العقود او استبدالها بالمقترح الفلسطيني) قابلان للتطبيق ويحترمان مسؤوليات الاتحاد الاوروبي والمجتمع المدني الفلسطيني على حد سواء.

ما هو مقترح المجتمع المدني الفلسطيني للإتحاد الأوروبي لاستبدال المادة 1.5 BIS؟

في اكثر من لقاء ومقابلة، اعلن الاتحاد الاوروبي ان الهدف من المادة ليس تجريم النضال الفلسطيني والاحزاب السياسية، انما ضمان عدم تحويل امواله الى الجهات السياسية. بناء على ذلك، وبعدما رفض الاتحاد الاوروبي الغاء المادة 1.5 bis من عقود التمويل، قمنا باقتراح جملة من المواد التي تلي هدف الاتحاد الاوروبي المعلن خلال جلسات الحوار من جهة، وتحترم حقوق الفلسطينيين والقوانين الفلسطينية التي تمنع تلقي تمويل مشروع، وتحفظ الحق المشروع للشعب الفلسطيني بالنضال من جهة اخرى. وكانت المواد المقترحة كالتالي:

• يلتزم الشريك بإنفاق منحة الاتحاد الاوروبي على

الانشطة المدرجة في المشروع وبحسب بنود الميزانية التي تم الموافقة عليها ابتداء.

- يلتزم الشريك بعدم تحويل أي من أموال المنحة الاوروبية الى أي مجموعة أو كيان سياسي.
- سيستخدم الشريك أموال المنحة الاوروبية لترويج حقوق الانسان ومبادئ وقيم الديمقراطية بما ينسجم مع القانون الدولي والممارسات المثلى للدول.

أرسل الإتحاد الأوروبي رسالة نوضيحية لشبكة المنظمات الإهلية الفلسطينية لمؤسسات لرفض تبيد المخاوف الفلسطينية. لماذا رفضها الحملة؟

عوضاً عن الرد على المقترحات البديلة التي قدمها القطاع الاوسع من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للاتحاد الاوروبي (انظر السؤال رقم 11 و12)، أرسل الإتحاد الاوروبي رسالته التي تدعي تبيد مخاوف المجتمع المدني الفلسطيني الى واحدة من الشبكات الفلسطينية وهي شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية (PNGO). رفضت الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط الرسالة للأسباب التالية:

- تفتقر الرسالة لأية قيمة قانونية كونها رسالة توضيحية بحتة، وليست جزءاً من العقد.
- تذكر الرسالة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره باعتباره مسعى وليس حقاً، كما أنها لا تعترف بحقه المشروع في المقاومة.
- تؤكد الرسالة على الصيغة الملزمة للمادة 1.5 bis وللإجراءات التقييدية (فحص الفلسطينيين أمنياً).

- بينما تؤكد الرسالة على أن الشروط لا تؤثر على انتماءات الافراد، لم توضح كيفية التفريق بين الاحزاب السياسية الفلسطينية المدرجة على قائمة عقوبات الاتحاد الاوروبي وبين الافراد المنتمين لها. علاوة على ذلك، لم تحمل الرسالة ضماناً بأنه لن يتم استبعاد الافراد، الذين من الممكن ان يكونوا منتفعين أو موردين أو أعضاء مجالس إدارية أو أعضاء جمعية عامة للمؤسسات أو من كوادرها التنفيذية، من دائرة الاستفادة من التمويل الاوروبي.

ما هو موقف الاحزاب السياسية الفلسطينية من شروط الانحاد الاوروبي؟

في 3 كانون ثاني 2020، أرسل امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، د. صائب عريقات، رسالة إلى الممثلة الاوروبية العليا حول فرض المادة 1.5 bis في عقود التمويل وطالب الاتحاد الاوروبي بإزالتها. كما أصدرت القوى الوطنية والاسلامية بياناً في 6 شباط 2020، تعلن فيه رفضها لشروط التمويل الجديدة وتدعو فيه المؤسسات الفلسطينية لعدم التوقيع على العقود. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت العديد من الفصائل، مثل حزب الشعب والجهبة الشعبية لتحرير فلسطين، بشكل منفرد، بيانات ترفض التمويل المشروط سياسياً.

هل رفضت أي من المؤسسات الفلسطينية التوقيع على عقود المنح، وهل نج إلقاء أو حجب التمويل عنهم؟

نعم، رفضت العديد من المؤسسات المعلومة لدينا، والفاعلة في الحقول الثقافية والفنية والحقوقية

والثقافية، التوقيع على عقود المشاريع التي سبق للاتحاد الأوروبي ان وافق عليها. كان الرفض بسبب تضمين عقود المنح المادة 1.5 bis الامر الذي يعني الاقرار بالإجراءات التقييدية الأوروبية.

هل وقعت أي من المؤسسات الفلسطينية على عقود التمويل التي نضمن بند محاربة الارهاب والإجراءات التقييدية؟

نعم، قامت 12 مؤسسة فلسطينية، حتى تاريخه، بالتوقيع على عقود الاتحاد الأوروبي التي تتضمن شروطاً سياسية.

هل هناك انقسام داخل المجتمع المدني الفلسطيني حول قضية شروط التمويل السياسية الأوروبية؟

قد يبدو أن المجتمع المدني الفلسطيني منقسمًا بين من يرفض تلك الشروط ومن يقبل بها، إلا أن هذا الانطباع بحاجة الى فحص دقيق. تضم الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط أكثر من 300 عضوًا، ما يجعلها تشكل الائتلاف الأكبر الذي يضم مؤسسات فلسطينية. جميع تلك المؤسسات ترفض التقدم بطلبات الحصول على منح الاتحاد الأوروبي، كما ترفض التعامل مع المؤسسات الفلسطينية التي وقعت على العقود الأوروبية الجديدة. في المقابل، يجب النظر الى هذا الانقسام على انه ناشئ عن اصرار الاتحاد الأوروبي على فرض شرطه السياسي المهين لنضال شعبنا وقواه.

بما أن المؤسسات الفلسطينية ملزمة بموجب القانون الفلسطيني وأنظمتها وقوانينها الداخلية بعد تحويل الاموال للمنظمات السياسية، ما أهمية بند مكافحة الارهاب في عقود منح الاتحاد الاوروبي؟

11

نعم، تنص القوانين والانظمة الفلسطينية على وجوب امتناع مؤسسات المجتمع المدني عن قبول التمويل المشروط، وعن تمويل أي من الأحزاب والمجموعات السياسية. إن توقيعا على شروط الاتحاد الاوروبي أو أية شروط مماثلة تطرحها أية دولة من الدول الاعضاء فيه يعني خرقنا للقانون الوطني من جهة، وتقويضنا لعدالة وشرعية نضال شعبنا لنيل حقوقه وحرياته الأساسية من جهة اخرى. كما يعني أننا متواطئون في الإقرار بأن كافة الفلسطينيين المنتمين للأحزاب السياسية المدرجة في القوائم، خصوصاً الشهداء ومئات الآلاف من الأسرى الحاليين والسابقين، هم من الارهابيين. إن توقيع العقود يعني أننا نوافق على تعريف الاتحاد الاوروبي للإرهاب، كما يعد إقراراً بأن قوانين الاتحاد الاوروبي أعلى وأسمى من قوانيننا وأنظمتنا الوطنية. بالإضافة الى ذلك، وفقاً للإجراءات التقييدية، سيتعين علينا إجراء عمليات الفحص لأي من الجهات الفاعلة المحتملة المشاركة في المشاريع التي تمت الموافقة عليها. يؤدي هذا العمل إلى انخراط المؤسسات في مهمات أمنية ومراقبة ابناء شعبنا، وهو ما لا يقع ضمن مسؤوليات المجتمع المدني. أخيراً والأهم، ستؤدي عمليات الفحص والتدقيق الأمني الى زعزعة الثقة والمصادقية بين المؤسسات وأبناء شعبنا التي وجدت المؤسسات اساساً لخدمته. كما ستزعزع الثقة بين المؤسسات والأحزاب السياسية واعضاءها، أي الجهات التي من المفترض ان تعمل مؤسسات المجتمع المدني معها وتؤثر فيها.

ليس هنالك قضايا أكثر أهمية وإلحاحًا من قضية التمويل المشروط والإموال في فلسطين؟

بالتأكيد هنالك مسائل أكثر أهمية، إلا أن تقييد التمويل يأتي ضمن الحملة المأسسة والمتصاعدة التي تقمعا وتهاجمنا، والتي صممت لترك المجتمع المدني الفلسطيني دون تمويل، ولنزع صفة الشرعية عن أعمالنا ولإسكات صوتنا. إنها تحدث في الوقت الذي نحن احوج ما نكون فيه الى التمويل لمواجهة قضايا طارئة مثل ما يعرف بصفقة القرن، والضم الاسرائيلي المزمع لمناطق إستراتيجية في الضفة الغربية.

هل يضمن التوقيع على شروط الاتحاد الاوروبي الحماية من حملات النشهير الصهيوني-اسرائيلية؟

لا، إن توقيع العقود مع الاتحاد الاوروبي لا يوفر أي نوع من الحماية للمؤسسات الفلسطينية الموقعة. على النقيض من ذلك، يفتح التوقيع على الشروط الاوروبية الباب واسعًا امام المنظمات الصهيوني - اسرائيلية لتكثيف وتصعيد حملاتها ومطالبها للاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء بفرض شروط اضافية على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

هل يشكل رفض التوقيع على العقود الني نضمن شروطًا سياسية دليلاً على أن المؤسسات الرافضة نقود بنسريب الاموال للقوى السياسية المصنفة ارهابية بحسب الاتحاد الاوروبي؟

لا، هذه المزاعم هي ذاتها التي تغذيها المنظمات الصهيوني-اسرائيلية التي ضغطت سابقا على الاتحاد الاوروبي من أجل

تخفيض و/أو إلغاء التمويل للمجتمع المدني الفلسطيني. هذه الادعاءات تشكل واحدة من التكتيكات التي تقع ضمن الاستراتيجية الصهيونية-اسرائيلية التي تسعى الى نزع الشرعية عن الشعب الفلسطيني ونضاله ومؤسساته التي تروّج لاحترام القانون الدولي وحقوق الانسان.

في ظل هذه الازواضع، ما هي مسؤوليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني؟

تتمثل مسؤوليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رفض التمويل المشروط سياسيًا من خلال الامتناع عن التوقيع على عقود منح الاتحاد الاوروبي أو على عقود مماثلة من الدول الاعضاء فيه.

في ظل هذه الازواضع، ما هي مسؤوليات المنظمات الدولية وحركات التضامن مع فلسطين والفلسطينيين؟

تظهر أهمية دور المنظمات الدولية وحركات التضامن في مطالبة الحكومات ومؤسسات التمويل بالإمتناع عن فرض هذه الشروط على المجتمع المدني الفلسطيني، وإلغاء الشروط في حال كان قد تم تضمينها سابقًا.

ما هي الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط؟

انطلقت الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط استجابة لتنامي شروط التمويل غير المقبولة، والتي يتم فرضها على المجتمع المدني الفلسطيني من قبل مجتمع المانحين الدوليين؛ لا سيما الاتحاد الأوروبي وجملة من المؤسسات الأوروبية غير الحكومية. تم إطلاق الحملة في أواخر كانون أول 2019 للدعوة الى إزالة كافة الشروط السياسية غير المقبولة، والواردة في عقود التمويل والاتفاقيات مع المجتمع المدني الفلسطيني.



من هم أعضاء الحملة الوطنية لرفض التمويل المشروط؟

تضم الحملة نحو 300 منظمة أهلية بما فيها عدد من الشبكات والائتلافات المنتشرة في فلسطين بحدودها الانتدابية ولبنان. ان غالبية أعضاء الحملة هم من المؤسسات القاعدية المعروفة والفاعلة في الأوساط التي تخدمها، وتتمثل مجالات تدخلاتها ونشاطاتها في تقديم الخدمات الاجتماعية والمدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة الى الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ورفع صوتهم. تدار الحملة من قبل لجنة تنسيقية مكونة من 7 أعضاء منتخبين.